



جامعة ابن خلدون - تيارت -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير

قسم : علوم التسيير

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

في شعبة: مالية البنوك تخصص : مالية البنوك

العرض النقدي كاستجابة لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي -دراسة قياسية-

الأستاذ المشرف الدكتور :

د.مداني بن شهرة

إعداد الطلبة :

- نوار الطيب

- حسني خليل

لجنة المناقشة

الصفة	الدرجة العلمية	اسم ولقب الأستاذ:
رئيسا	أستاذ محاضر - أ -	بن صوشة ثامر
مشرفا ومقررا	أستاذ محاضر - أ -	مداني بن شهرة
مناقشا	أستاذ محاضر - أ -	ساجي فاطمة
مناقشا	أستاذ محاضر - أ -	حري مخطارية

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:

السنة الجامعية : 2022/2021



شكر وعرافان

الحمد لله عز وجل الذي وفقنا وأهمننا القوة والصبر والإرادة لإتمام هذه الرسالة.

نستهل بتوجيه جزيل الشكر وخالص الإمتنان إلى الأستاذ المشرف الدكتور "مداني بن شهرة" لقبوله

الإشراف على هذا العمل لما أفادنا به من إرشادات وملاحظات وتوجيهات ونصائح قيمة التي كانت عوننا

لنا وعلى حرصه الدائم لاستكمال هذه المذكرة.

كما نتقدم بأسمى معاني الشكر إلى كل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولها مناقشة موضوع المذكرة،

وتحملهم عناء القراءة، التقييم والتوجيه.

وختاماً نتوجه بجزيل الشكر والإمتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد على إنجاز هذا العمل، وفي

تذليل ما وجهناه من صعوبات، .

نرجو أن يكون العمل نافعا يستفاد منه مستقبلا

اهداء

اهدي هذا العمل المتواضع الى كل من الوالدين الكريمين اطال الله في عمرهما وحفظهما

الى اخوتي

الى اصدقائي وزملائي الطلبة

الى كل الاساتذة التي افادوني طيلة مشواري الدراسي

وطبعا اهدي هذا العمل الى كل طالب علم

شكر

إهداء

قائمة الجداول و الأشكال

مقدمة (أ-ح)

الفصل الأول التأسيس النظري للعرض النقدي

1	تمهيد:
2	المبحث الأول: التأسيس النظري للعرض النقدي.
2	المطلب الأول : مفهوم العرض النقدي و مكوناته.
6	المطلب الثاني : قياس العرض النقدي.
8	المطلب الثالث : العرض النقدي في إطار النظريات القديمة.
15	المبحث الثاني : محددات العرض النقدي.
15	المطلب الأول : اثر سلوك البنك المركزي على العرض النقدي.
17	المطلب الثاني : اثر سلوك البنوك التجارية على العرض النقدي.
18	المطلب الثالث: اثر سلوك المدعين على العرض النقدي.
20	خلاصة الفصل:

الفصل الثاني: الاستقرار الاقتصادي الكلي ومؤشراته

- 21..... تمهيد
- 22..... المبحث الأول: الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي الكلي ومؤشراته.
- 22..... المطلب الأول: مفهوم الاستقرار الاقتصادي الكلي
- 24..... المطلب الثاني: الإطار النظري لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي
- 26..... المطلب الثالث: السياسات الاقتصادية الكفيلة لضبط الاستقرار الاقتصادي الكلي
- 28..... المبحث الثاني: المقارنة النظرية لعلاقة العرض النقدي لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي
- 28..... المطلب الأول: علاقة العرض النقدي مع التضخم
- 30..... المطلب الثاني: علاقة العرض النقدي مع النمو الاقتصادي.
- 31..... المطلب الثالث: علاقة العرض النقدي مع ميزان المدفوعات.
- 35..... خلاصة الفصل.

الفصل الثالث: دراسة قياسية على اثر عرض النقود في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي 2010-2020

- 37..... تمهيد:
- 38..... المبحث الأول: تطور العرض النقدي في الجزائر 2010-2020.
- 38..... المطلب الاول: طبيعة عرض النقود في الجزائر
- 38..... المطلب الثاني: تطور عرض النقود و مكوناته في الجزائر 2010-2020.

- 41.....المبحث الثاني: تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر 2010-2021
- 41.....المطلب الأول: تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة 2010-2021
- 43.....المطلب الثاني : تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر 2010-2021
- 45.....المطلب الثالث: تطور معدل ميزان المدفوعات في الجزائر 2010-2021
- 47.....المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر عرض النقود على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر
- 47.....المطلب الأول: أثر عرض النقود على التضخم
- 49.....المطلب الثاني: أثر عرض النقود على النمو الاقتصادي
- 52.....المطلب الثالث: أثر عرض النقود على ميزان المدفوعات
- 54.....خلاصة الفصل :

قائمة الجداول:

الصفحة	العنوان	الرقم
40	تطور عرض النقود و مكوناته في الجزائر 2010-2020	جدول 01
42	تطور معدل التضخم في الجزائر 2010-2020	جدول 02
43	تطور معدل النمو في الجزائر 2010-2020	جدول 03
46	تطور ميزان المدفوعات في الجزائر 2010-2020	جدول 04

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
42	منحني يوضح معدل التضخم في الفترة 2010-2020.	منحني 01
45	منحني يوضح معدل النمو الاقتصادي في الفترة 2010-2021.	منحني 02

مقدمة

حظي موضوع العرض النقدي باهتمام العديد من الاقتصاديين، اذ نجد ذلك في مختلف المدارس النقدية الاقتصادية حيث له تأثير مباشر على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي ، فيؤثر العرض النقدي في التضخم والنمو الاقتصادي و ميزان المدفوعات بالإضافة الى المؤشرات الأخرى، لذلك تولي السلطات النقدية المتمثلة في البنك المركزي و مؤسسات النقد عمليات اصدار و تنظيم عرض النقود، حيث تؤدي الى ضمان توسعه متسقا مع الاهداف الاقتصادية الكلية.

كما يمارس عرض النقود دورا مؤثرا على مجمل عناصر الاستقرار الاقتصادي الداخلي لأي بلد فلا غرر أن لعرض النقود أثرا فعالا على مستوى الإنتاج من جهة وعلى الاستقرار الخارجي للاقتصاد المتمثل في حركة ميزان المدفوعات من جهة أخرى.

1- إشكالية الدراسة:

تلخصت إشكالية دراستنا في التساؤل الرئيسي التالي.

- إلى أي مدى يؤثر عرض النقود على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي ؟

2- الاسئلة الفرعية:

- كيف يؤثر عرض النقود في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي؟

- كيف يتم تحقيق الاستقرار الاقتصادي ؟

3- الفرضيات العامة :

- هناك آثار مباشرة وآثار غير مباشرة على المتغيرات الاقتصادية خاصة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

- لكي يتم تحقيق الاستقرار الاقتصادي يجب أن تكون هناك استقلالية السلطة النقدية.

4- أهمية البحث :

تكمن أهمية دراستنا في :

- تدعيم المكتبة العلمية ببحث متواضع علميا وعمليا يمكن ان يكون مرشد للطلبة المقبلين على اجراء بحث علمي.

- فتح مجالات الدراسة نحو مواضيع اخرى لها علاقة بمتغيرات البحث.

- التعريف بمفهوم عرض النقود و مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي المتمثلة في التضخم والنمو الاقتصادي، وميزان المدفوعات.

5- اهداف البحث :

- دراسة العرض النقدي و مؤشرات الاستقرار الاقتصادي و مدى استجابة بعض المتغيرات الاستقرار الاقتصادي.

- بيان و تحليل الاثار التي يتركها عرض النقود في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي.

6- منهجية البحث:

7- خطة الدراسة :

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة.

- الفصل الأول:

تم التطرق فيه إلى الجانب النظري للدراسة والذي كان بعنوان الاطار النظري للعرض النقدي ، حيث قسم هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول بعنوان العرض النقدي و مكوناته، أما المبحث الثاني كان محددات العرض النقدي .

- الفصل الثاني:

تم التطرق فيه الى الاستقرار الاقتصادي الكلي ومؤشراته والذي قسم إلى مبحثين المبحث الأول بعنوان الاطار النظري للاستقرار الاقتصادي ومؤشراته، أما المبحث الثاني تم التطرق الى المقارنة النظرية لعلاقة العرض النقدي لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي.

- الفصل الثالث:

تم التطرق فيه إلى الجانب التطبيقي للدراسة والذي كان دراسة قياسية لعرض النقود وأثره على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2020 والذي قسم كذلك إلى ثلاث مباحث المبحث الأول كان بعنوان تطور عرض النقود في الجزائر 2010-2020 اما المبحث الثاني تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للفترة 2010-2020 اما المبحث الثالث تناول الدراسة القياسية لاثر عرض النقود على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر 2010-2020.

8- دوافع اختيار الموضوع:

- الرغبة في دراسة هذا الموضوع بالدراسة والبحث.
- الرغبة في المساهمة في اثراء هذا الموضوع بالدراسة والبحث.

9- صعوبات الدراسة :

- اختلاف الارقام الاحصائية من مصدر الى اخر، مما يؤدي الى ارباك الطالبين خاصة فيما يتعلق بالنسب المؤوية.
- قلة المصادر و المراجع ذات صلة بالموضوع خاصة تلك المتعلقة بالعرض النقدي في الجزائر.

10- الدراسات السابقة :

- 1- مسعود ميهوب وأد. يوسف بركان، مجلة بعنوان محددات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ظل الإصلاحات الاقتصادية وبرامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2000-2014)، مجلة كلية العلوم الاقتصادية التسيير والعلوم التجارية، العدد 16، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر .

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مدى تحقيق الإصلاحات و برامج الإنعاش الاقتصادي المعتمدة من قبل الجزائر خلال الفترة 1990- 2014 للاستقرار الاقتصادي الكلي المستديم وذلك من خلال تحديد أهم المتغيرات المؤثرة في سلوك كل من النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة والتوازن الخارجي والتي تشكل في مجملها المؤشرات الرئيسية للاستقرار الاقتصادي، ومن ثمة فقد حاولت هذه الدراسة تحديد مدى قدرة

الجزائر على التحكم في سلوك تلك المتغيرات وتوجيهها بالشكل الذي يخدم قوة اقتصادها، ولقد تمحور التساؤل الرئيسي كمنطلق للبحث في :

ما مدى فعالية الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق الاستقرار الكلي في الجزائر؟

وتم الاعتماد في هذا البحث على أدوات القياس الاقتصادي.

وفي الأخير توصل البحث إلى النتائج التالية:

- على مستوى التضخم : فإنه تم تخفيض معدلات التضخم ظاهريا و بقيت في حدود لا تتجاوز 5% تقريبا خلال فترة برامج الإنعاش الاقتصادي، لكن ومن خلال الدراسة فإن هذه المعدلات المتدنية كانت لها فاتورة كبيرة تجلت في ارتفاع حجم الواردات بشكل مبالغ فيه تجاوزت في الفترة الأخيرة عتبة 60 مليار دولار لتلبية الطلب المتزايد في ظل قلة العرض، وهو ما يستوجب إعادة النظر في السياسة الاقتصادية المنتهجة من خلال إعادة توجيه الطلب الكلي الفعال نحو المنتجات الوطنية، وزيادة القدرات الإنتاجية المحلية للرفع من حجم العرض المحلي وإلا فإن أي هزة في السوق البترولية العالمية مصدر تمويل الواردات سيكون لها آثار سلبية على التضخم في الجزائر

- على مستوى البطالة : إن تدني معدلات البطالة إلى حدود 10 % تقريبا في الفترة الأخيرة ناتج بالأساس عن زيادة مستويات التشغيل في قطاع البناء والأشغال العمومية التي تبقى مربوطة بحجم التدخل الحكومي من خلال المشاريع والعمليات المبرمجة في القطاع، وأثبتت الدراسة أن البرامج الاتفاقية المعتمدة لم تساهم بشكل فعال في إنعاش الصناعات المعملية التحويلية التي تشكل المصدر الرئيسي القادر على توفير

فرص عمل حقيقية ودائمة، وهو ما يستوجب الاهتمام بهذا القطاع وتوجيه إستراتيجية النمو الغير متوازن خلال هذه المرحلة نحو القطاعات الإنتاجية والموفرة لفرص عمل أكبر.

- على مستوى التوازن الخارجي : لاحظنا تسجيل رصيد موجب لميزان المدفوعات في الفترة الأخيرة بعد مرحلة صعبة عانت فيها الجزائر اختلال في الميزان الخارجي، ولكن الأرصدة الموجبة ناتجة بالأساس عن الارتفاعات الغير مسبوقه لأسعار البترول في السوق النفطية العالمية والتي أخذت منحى تصاعدي بداية من سنة 2000، وأثبتت الدراسة التأثير السلبي لبرامج الإنعاش الاقتصادي التي أضافت متغيرا جديدا إلى الساحة لا يقل خطورة عن انهيار أسعار البترول وهو زيادة التبعية للعالم الخارجي تتجلى مظاهرها في الاعتماد الكبير على الواردات لتلبية الطلب المحلي المتزايد وبالحجم الذي يفقد إليه سعر الصرف مرونتها في إعادة التوازن للحقوق والالتزامات الخارجية. كما أثبتت الدراسة خطورة أكبر تجلى مظاهرها في تناقص حجم الصادرات الجزائرية من المادة النفطية، مما يستدعي تكثيف الجهود في البحث والتنقيب وزيادة معدلات الاسترجاع للآبار المستغلة، بالإضافة إلى ضرورة التحكم العاجل في الحجم المبالغ فيه للواردات، ومحاولة تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات والتي وحدها يمكن أن تحفظ ديمومة التحكم في التوازن الخارجي على المدى القصير والمتوسط والطويل.

2- عبد الباسط عبد الصامد عليه، دور نمو عرض النقود في نمو القطاع الخاص في الجزائر خلال

الفترة 1990-2012 (دراسة استشرافية مع ماليزيا)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم

الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، شعبة علوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاديات المالية

والبنوك، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، سنة 2017-2018.

الهدف من هذه الدراسة هو الإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في كيفية استفادة الجزائر من التجربة الماليزية باتخاذ قرار عرض النقود كأداة لنمو القطاع على واقع القطاع الخاص في كل من الجزائر وماليزيا، خاصة مع تزايد الاهتمام بهذا المتغير كأداة لتحقيق الأهداف الاقتصادية وفي ظل وجود الدولة في رواق يسمح بتطوير القطاع الخاص، تسليط الضوء عن العوائق التي تواجه المسير في مؤسسات القطاع الخاص وتقديم بعض المقترحات التي قد تساعد متخذي القرار الاقتصادي في الجزائر والاستفادة من التجربة الماليزية في اتخاذ عرض النقود كأداة لنمو القطاع الخاص، للإجابة على الإشكالية المطروحة سنقوم باستخدام المنهج التحليلي والمنهج الوصفي للإلمام بالجانب النظري لكل من القطاع الخاص وعرض النقود، إضافة إلى المنهج الرياضي الكمي من خلال استخدام الأساليب القياسية الحديثة من أجل تحديد طبيعة العلاقة بين نمو عرض النقود ونمو القطاع الخاص في كل من ماليزيا والجزائر وذلك بناء نموذج قياسي يتكون من المتغير والتابع والمتغيرات المستقلة، إضافة إلى المنهج الاحصائي من خلال الاستعانة بمجموعة من الأدوات الإحصائية الملائمة لتحليل مجموعة البيانات والمعلومات التي وردت في البحث من خلال برنامج SPSS وبرنامج Eviews ولقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

- شهدت البنوك الجزائرية ارتفاعا في حجم الودائع البنكية الناتجة عائدات النفط، إلا أن هذه الوضعية المالية لم تستغل لتنمية استثمارات القطاع الحقيقي بشكل الذي يمكنها من تنويع اقتصادها، وترجع أسباب ذلك إلى المعوقات التي تعرقل نمو الاستثمار الخاص.
- استطاعت ماليزيا من خلال سياستها الاقتصادية تحقق قفزة نوعية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تبنيها خطط خماسية تسعى من خلالها للنهوض بالاقتصاد الماليزي بما يتواءم

مع طبيعة المنطقة فقد استطاعت أن تتمول من مجتمع زراعي بعد الاستقلال البريطاني إلى مجتمع اقتصادي يشهد نمو متسارع على الصعيد الاقتصادي.

- نجاح ماليزيا في تحقيق أهداف السياسة النقدية وتمكنها من تفادي التأثير بالأزمات المالية العالمية من خلال التمويل الإسلامي، جعلها تقذف لإقامة مركز عالمي للتمويل الإسلامي تمكنت من خلاله استقطاب العديد من المصارف الإسلامية العالمية بمنحها تراخيص للعمل داخل ماليزيا، وهو ما شجع المصارف التقليدية لفتح نوافذ أو تحولها بالكامل للعمل وفق هذا المبدأ.

الفصل الأول التأصيل

النظري للعرض النقدي

تمهيد :

يعتبر العرض النقدي من أهم المتغيرات الاقتصادية، حيث يعتبر دينا على النظام المصرفي وحقا على حائزه حيث حظي باهتمام الكثير من المفكرين الاقتصاديين على المستوى النظري و التطبيقي، كما تخضع الكمية المعروضة من النقود لسيطرة البنك المركزي.

لذا أننا في الفصل الأول سوف نحاول تناول مفهوم العرض النقدي ومكوناته وطرق قياسه والعرض النقدي في منظور النظريات القديمة الكلاسيكية والكينزية والحديثة.

أما في المبحث الثاني سنتناول محددات العرض النقدي وذلك عن طريق اثر سلوك البنك المركزي و البنوك التجارية و المودعين على العرض النقدي.

المبحث الأول : التأصيل النظري للعرض النقدي.

المطلب الأول : مفهوم العرض النقدي و مكوناته.

للعرض النقدي دور مؤثر على مجمل على عنصر الاستقرار الاقتصادي لأي دولة من خلال أثره الفعال على المستوى العام للأسعار من جهة وعلى مستوى الانتاج من جهة أخرى، كما أن العرض النقدي يختلف من مجتمع لآخر نظرا لاختلاف العادات المصرفية من جهة وتباين مستويات التطور الاقتصادي و الاجتماعي من جهة ثانية.

1- مفهوم العرض النقدي.

هنالك مفهومان أساسيين مستخدمين لقياس العرض النقدي.¹

1-1- المفهوم الأول : هو كمية وسائل الدفع المتاحة في المجتمع والتي هي عبارة عن إجمالي النقود على

اختلاف أنواعها الموجودة في المجتمع خلال زمنية معينة.

1-2- المفهوم الثاني : هو كمية النقود الموجودة في مجتمع معين وهذه الكمية تمثل وسائل الدفع من

عملات مختلفة معدنية وورقية و ودائع و التي تكون موجودة في فترة زمنية معينة.

واستنادا للمفهومين يمكن أن نستنتج أن العرض النقدي هو جميع وسائل الدفع المتاحة التي يطلبها الأفراد و

الشركات المالية و الإنتاجية بهدف المعاملات أو المضاربة التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج من السلع والخدمات

ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي.

¹ بوزلحة سامية، محاضرات في الاقتصاد النقدي و اسواق راس المال، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية (جامعة بومرداس)، 2020، ص37.

2- مكونات العرض النقدي.

2-1- القاعدة النقدية (B).

تدعى كذلك " الأساس النقدي " وتتصف بالسيولة التامة وتشمل القاعدة النقدية على النقدية المتداولة خارج الجهاز المصرفي والتي تتكون من النقود الورقية الإلزامية التي يختص البنك المركزي بإصدارها، والنقود المساعدة المعدنية والورقية التي في أيدي الأفراد ومنشآت الأعمال والتي تستخدم كوسائل الدفع، التي تختص دار السك أو وزارة الخزانة بإصدارها، بالإضافة إلى الاحتياطات النقدية لدى البنوك في صناديقها وحساباتها لدى البنك المركزي. وعلى هذا الأساس تكون القاعدة النقدية:

$$MB = C + R$$

حيث:

C : ترمز إلى النقدية المتداولة خارج الجهاز المصرفي.

R : ترمز إلى إجمالي الاحتياطات المصرفية.¹

2-2- المجمع النقدي (M1).

يشمل وسائل الدفع الكاملة السيولة مثل الأوراق النقدية التي يصدرها البنك المركزي والتي تتداول بين الأعوان غير الماليين، ونقود التجزئة الصادرة عن الخزينة العمومية، والمدمجة في التداول من قبل البنك المركزي والودائع تحت الطلب بالعملة الوطنية والتي تتداول بالشيكات الموجودة لدى مؤسسات الإقراض والخزينة وكل المؤسسات التي يسمح لها القانون بذلك، والتي تكون حسب قانون كل بلد.²

¹ بسام الحجار , الاقتصاد النقدي و المصرفي , دار المنهل اللبناني , 2006.

² مفتاح صالح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص55.

يرمز لهذا المفهوم في الإحصاءات النقدية الدولية بالرمز (M1) ويتوافق هذا المفهوم الضيق للكتلة النقدية مع وظيفة النقود كوسيط للتبادل وذلك أن المدفوعات تتم إما باستخدام أوراق البنوك أو النقود المساعدة وغالبا ما تتم بواسطة الشيكات.¹

إن تعريف المجمع (M1) كمجموع وسائل الدفع يقتضي من جهة عدم الأخذ في الحساب الاحتياطات البنوك نظرا لأنها غير معدة لشراء السلع والخدمات، ومن جهة أخرى عدم الأخذ في الحساب للأرصدة النقدية في حيازة الدولة، لأن قرارات إنفاقها لا تتعلق بشكل وثيق برصيد النقدي، كما يمكنها أن تغطي احتياجاتها للنقد السائل التي يقدمها لها البنك المركزية.

2-3- المجمع النقدي (M2) .

يشمل (M1) بالإضافة إلى التوظيفات تحت الطلب بالعملة الوطنية التي يستحق عليها فوائد دائنة، هذه التوظيفات تودع لدى مؤسسات الإقراض والخزينة، وهي غير قابلة للتحريك بواسطة الشيك ولكن يتم تحريكها عن طريق تقديم الدفتر (دفاتر الادخار المصرفية العادية) وهي سائر دفاتر الادخار لدى كافة المؤسسات المصرفية، حسابات التنمية الصناعية (CODEVI) حسب النظام الفرنسي، وحسابات الادخار السكني.

وتعود أسباب التوسع في عرض النقد هنا إلى أن القطاع المالي في الدول المتقدمة قد وفر جزءا كبيرا من الموجودات المالية التي يمكن تحويلها لوسائل دفع بسهولة وسرعة وفي نفس الوقت تدر عائد وهذه

¹ بسام الحجار، مرجع سابق، ص70.

الموجودات تعتبر وسائل قريبة من النقود بحيث تستطيع أن تحل محل النقود كمخزن للقيم ويمكن استخدامها كقوة شرائية.

2-4- المجمع النقدي (M3).

يذهب البعض إلى أبعد من مفهوم (M2) الواسع فيدرجون في قياسهم للنقد عناصر مثل الودائع الآجلة الكبيرة، فمن الملاحظ أن تعريف النقود بالمفهوم السابق لا يتضمن الودائع الآجلة والادخارية في المؤسسات المالية الأخرى غير البنوك التجارية، حيث أن هذه الأصول مماثلة تماما للودائع الادخارية والآجلة لدى البنوك التجارية، وبالتالي فإن استبعادها من تعريف النقود لا يعكس القياس الفعلي لكمية العرض النقدي في المجتمع. كذلك فإن الودائع الحكومية لا تدخل ضمن عرض النقود في المفهوم السابق، في حين أن هذه الودائع آجلا أو عاجلا سوف تصب في تيار الإنفاق العام، وتتحول بالتالي إلى وسائل دفع في يد الأفراد والمنشآت، الأمر الذي يتطلب إدخالها ضمن العرض النقدي في المجتمع.¹

مما تقدم نجد أنه يمكن الحصول على تعريف أوسع من اجل النقود بحيث يشتمل على مكونات كل من (M1, M2) وتلك الأصول المالية الأخرى التي تتصف بدرجة عالية نسبيا من السيولة مثل الودائع الحكومية والودائع الآجلة والادخارية لدى المؤسسات المالية في المجتمع بخلاف البنوك التجارية. وهذا التعريف الواسع للنقود يرمز له بالرمز (M3)، وهو يحدد العرض النقدي في المجتمع في صورته الرسمية ويعرف بمصطلح إجمالي السيولة المحلية ويتحدد العرض النقدي بمفهومه الواسع (M3) بالمكونات التالية:²

- عرض النقود على أساس مفهوم السيولة (M2)

¹ السيد محمد احمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان، اقتصاديات النقود و البنوك، مؤسسة رؤية، مصر، 2010، ص 56.

² المرجع السابق، ص 81.

- الودائع الحكومية لدى البنوك التجارية.
- الودائع الادخارية لدى مختلف المؤسسات المالية في المجتمع غير البنوك التجارية.
- بوالص التأمين لدى شركات التأمين المختلفة.

المطلب الثاني : قياس العرض النقدي.

يقاس العرض النقدي بالمجاميع التالية:¹

1- عرض النقد بالمعنى الضيق (M1).

حدد الأسلوب التقليدي الذي ساد قبل الثمانينات من القرن الماضي عرض النقد على أساس وظيفة النقد المتمثلة في كونها أداة للمبادلة ويشمل العملة في التداول خارج الجهاز المصرفي الصادرة عن البنك المركزي على شكل أوراق نقدية ومساعدة؛ وهي النقود القانونية التي تتمتع بالقبول العام مضافا إليها ودائع تحت الطلب التي يمكن السحب عليها بال شيكات ويأخذ عرض النقد M1 شكل المعادلة التالية:

$$M1 = C + DD$$

حيث أن:

M1 : تمثل عرض النقد بالمعنى الضيق.

C : تمثل العملة في التداول.

DD : تمثل الودائع الجارية.

¹ هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي يسع ارسلان، النقود والمصارف والنظرية والنقدية دار وائل، الأردن 2009، ص59-68.

2- عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) :

يشمل على عرض النقد بالمعنى الضيق M1 مضافا إليه الودائع لأجل وودائع التوفير لدى البنوك التجارية، ويعتبر مؤشر مهم لتحديد اتجاه النمو في عرض النقد ومستوى النشاط الاقتصادي، لأن عرض النقد بالمعنى الضيق لا يعبر عن كمية النقد المتوفرة فعلا في الاقتصاد كذلك التغيرات في الطلب الكلي والإنفاق الكلي تحدث نتيجة التغيرات في الموجودات شبه النقدية لذا يجب أخذها بعين الاعتبار، ويأخذ عرض النقد M2 شكل المعادلة التالية:

$$M2 = C + DD + Td + Sd$$

حيث أن :

M2 : تمثل عرض النقد بالمعنى الواسع.

C : تمثل العملة في التداول.

DD : تمثل الودائع الجارية.

Sd : تمثل وودائع التوفير.

3- عرض النقد بالمعنى الأوسع (M3).

يعود الاهتمام بعرض النقد بالمعنى الأوسع إلى بحث راد كليف الذي نشر سنة 1959، وأكدت الأبحاث بعده أن أشباه النقود أو بدائل النقود مثل السندات والأوراق الحكومية تعتبر مصادر بديلة للسيولة يمكن تحويلها إلى وسائل دفع بسهولة وفي وقت قصير، إلا أن ارتفاع العائد عليها وانخفاض فترة تحويلها إلى وسيلة

دفع يؤدي إلى انخفاض الطلب على الأرصدة النقدية وزيادة حجم الودائع مما يتوجب من البنك المركزي ضرورة مراقبتها.¹

4- عرض النقد الممثل في النقد الأساسي (M0).

يعبر عن العملة التي بحوزة الأفراد خارج الجهاز المصرفي، ويعتبر من تقسيمات عرض النقد كونه يشكل جزء كبير منه وله تأثير مباشر عليه، ويمثل أكبر جزء من عرض النقد في الدول النامية. تقيم مسار¹.

المطلب الثالث: العرض النقدي في إطار النظريات القديمة.

1- النظرية الكلاسيكية.

انصب التحليل الكلاسيكي في إطار النقود، على أن النقود سلعة مادية تحدد قيمتها كما تحدد قيمة أي سلعة في الأسواق وبافتراض أن إصدار النقود لا تنطوي على تكلفة الإنتاج فإن العرض النقدي هو المحدد الأساسي لقيمتها وتعتبر النظرية أن الظواهر الاقتصادية كلها ظواهر عينية.

1-1-1- فرضيات التي تقوم عليها النظرية.

1-1-1-1 ثبات حجم المعاملات: أي أن النقود ليس لها تأثير في تحقيق التوازن الاقتصادي.²

ارتباط التغير في المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود: أي أن زيادة النقود المعروضة ستؤدي إلى زيادة مماثلة في المستوى العام للأسعار.³

¹ علي صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013، العدد السابع 2014، ص 23-25.

¹ علي حسين نور اللامي، الاحتياطي القانوني و أثره في عرض النقد الضيق، بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي، 2015، ص 454.

² بلعروز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 10.

³ إكن لوينس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، ص 11.

1-1-2- ثبات سرعة دوران النقود.

تقوم النظرية على أساس ثبات سرعة دوران النقود وهي ثابتة على الأقل في المدى القصير لأنها تحدد بعوامل بطيئة التغيير ومستقل عن كمية النقود مثلاً (درجة كثافة السكان، تطور العادات المصرفية وغيرها) وهذه العوامل كلها لا تتغير في الآجال القصيرة.

1-2- الطلب على النقود عند الكلاسيك.

أشارت النظرية الكلاسيكية (نظرية كمية النقود) أن النقود تحتفظ لغرض واحد وهو القيام بالمعاملات في الفترة الجارية، وطلب النقود بغرض المعاملات دالة متزايدة في الدخل الحقيقي فالزيادة في الدخل الحقيقية تجعل الأفراد راغبين في الاحتفاظ بقدر أكبر من الأرصدة النقدية الحقيقية، ومن هنا افترضت النظرية ثبات سرعة التداول في الزمن القصيرة.¹

1-3- عرض النقود عند الكلاسيك.

بالنسبة للتحليل الكلاسيكي فإن عرض النقود هو متغير خارجي ألنشأة حيث أن هذه الكمية الموجودة من النقود تتحدد نهائياً بواسطة السلطات النقدية.

2- النظرية الكينزية.

لقد كان المنطلق لدى كينز في مسألة النقود هو التساؤل عن دوافع الأفراد للاحتفاظ بالنقود بدلا من الأوراق المالية وقد ذكر كينز ثلاث دوافع هي دافع المبادلات، دافع الحيطرة، دافع المضاربة.

¹ نادية بشرى محمد علي، العوامل المؤثرة على عرض النقود في السودان. دراسة تطبيقية (1975-2005)، اطروحة دكتوراه جامعة شندي، السودان ص 68.

2-1- فرضيات النظرية الكينزية.

اهتم كينز بدراسة الطلب على النقود (نظرية تفضيل السيولة) وأشار إلى البحث في العلاقة بين مستوى الإنفاق الوطني والدخل الوطني، كما أوضح أن الأفراد يفضلون الاحتفاظ بالنقود لدوافع مختلفة أهمها المعاملات والاحتياط والمضاربة، عكس الكلاسيك الذين يرون بأن النقود وسيلة للتبادل فقط.

قام بتحليل الطلب على النقود كمخزن للقيمة (دافع المضاربة)، حيث أن أخذه لتفضيل السيولة فتح أمامه آفاقاً جديدة لتحليل أثر التغيرات النقدية على النشاط الاقتصادي.¹

- رفض في تحليله للأوضاع الاقتصادية (قانون ساي)، كما أقر بحدوث التوازن عند أي مستوى من مستويات التشغيل.

- طالب بضرورة تدخل الدولة لعلاج أسباب الأزمات التي قد تعترض الاقتصاد الوطني.

- اعتبر كينز سعر الفائدة ظاهرة نقدية وليست ظاهرة حقيقية، حيث يتحدد سعر الفائدة بتساوي الطلب على النقود مع عرض النقود.

2-2- الطلب على النقود عند كينز.

إن دوافع الطلب على النقود عند كينز ينقسم إلى ثلاثة دوافع وهي طلب لغرض المعاملات والاحتياط ولغرض المضاربة.

¹ بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص 35.

2-2-1- الطلب على النقود بدافع المعاملات:

يحتفظ الأفراد والمنتجون ببعض الأرصدة النقدية لتمويل معاملاتهم اليومية (شراء المواد الغذائية، استخدام المواصلات) ويواعث الاحتفاظ بالنقود ينشأ من وجود فجوة زمنية بين حصول الأفراد على دخولهم وإنفاقهم، ويتوقف حجم الطلب على النقود من أجل المعاملات على الدخل حيث:²

$$Md1 = f(y) = aly$$

Md1 : الطلب على النقود من أجل المعاملات.

A1 : النسبة المحتفظ بها على شكل أرصدة نقدية.

2-2-2- الطلب على النقود بدافع الاحتياط.

يعني احتفاظ الفرد بالنقود احتياطاً وتحسباً لأي طارئ أو ظروف مستقبلية، ويتأثر هذا النوع من الطلب بعدم شعور الفرد بالأمان المادي، ورغم ذلك يظل الدخل هو العامل الحاسم، لذا يعتبر الطلب على النقود بدافع الاحتياط كدالة تابعة للدخل أي:¹

$$Md2 = a2y$$

Md2 : طلب على النقود بدافع الاحتياط.

a2 : جزء من الدخل المحتفظ به بدافع الاحتياط.

² عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2008، ص 223.

¹ محمود حسين الوادي، وآخرون، الاقتصاد الكلي، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2013، ص 215.

² السيد، طارق محمد الرشيد، العالقة السببية بين عرض النقود والتضخم في السودان 1990-2012، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان،

العدد 12، مارس 2015، ص 16

2-2-3- الطلب على النقود بدافع المضاربة.

يقصد به أن الفرد يحتفظ بنقود إضافية بغرض المضاربة في حالة توقع ارتفاع سعر الفائدة في المستقبل، فالعلاقة بين الطلب على النقود بدافع المضاربة وسعر الفائدة علاقة عكسية فعند أسعار الفائدة المنخفضة تزيد النقود المطلوبة للمضاربة أكثر فأكثر، وتكون المفاضلة بين الاحتفاظ بها إما في شكل نقود أو سندات بناء على العوائد والتكاليف المترتبة نظير توظيف ثروته في هذه البدائل وعليه يرى كتنز بأن حجم كمية النقود المحتفظ بها لأجل المضاربة ترتبط عكسيا بمعدل الفائدة السائد في السوق أي:²

$$Md3 = f(T) = -gT$$

2-2- عرض النقود عند كينز.

اعتبر كينز عرض النقود متغير مستقل يتحدد خارج النموذج كذلك أن عرض النقود في أي وقت من الأوقات ثابت ويتحدد بواسطة البنك المركزي وأيضا حسب حاجة النشاط الاقتصادي.

3- النظرية النقدية الحديثة.

اهتم فيردمان بالبحث عن العوامل المحددة للطلب على النقود من خلال محاولته إبراز أو تحقيق إضافات جديدة لكل من النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية.¹

3-1- فرضيات النظرية الحديثة.

استقرار دالة الطلب على النقود، أما عرض النقود فيتصرف بعدم الاستقرار بسبب عدم صحة وسلامة السياسات النقدية والائتمانية.

¹ نادية بشرى محمد علي، مرجع سابق ص 68-74.

- رفض فيردمان فكرة (مصيدة السيولة) عند بناء دالة الطلب على النقود.
- زيادة كمية النقود في متناول أفراد المجتمع لا بد وأن يؤدي إلى زيادة الإنفاق على السلع والخدمات المنتجة.
- إن الاستقرار النقدي يعني زيادة مستقرة وثابتة في عرض النقود حسب ما يتطلبه نمو الناتج الوطني الحقيقي.
- التغيرات في المستوى العام للأسعار ومعدلات الفائدة، تفسر فقط التغيرات المحتملة في سرعة دوران النقود.
- عدم خضوع الأعوان الاقتصاديين للخداع النقدي.¹

3-2- الطلب على النقود عند فيردمان.

اعتبر فيردمان الطلب على النقود جزءا من نظرية الثروة (نظرية رأس المال) والتي تهتم بتكوين الميزانية أو محفظة الأصول، حيث حاول بناء نموذج كلي للطلب على النقود، كما لم يبحث في دوافع الطلب على النقود بل كرس جهوده للبحث عن العوامل المحددة للطلب على النقود والتي نلخصها فيما يلي:

3-2-1- الثروة الكلية للوحدات الاقتصادية.

يعتبر فيردمان أن الثروة الكلية للوحدات الاقتصادية بمثابة المحدد الأول للطلب على النقود، وتتمثل في

¹ بن عبد الفتاح دحمان، السياسة النقدية ومدى فعاليتها في إدارة الطلب الكلي، دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، دكتوراه غير منشورة، 2004، ص 109.

مجموع الأصول المالية، النقدية والحقيقية إلى جانب الثروة البشرية المتمثلة في القدرة على القيام بعمل يأتي من خلاله دخلا، كما يشمل مفهوم الثروة الكلية عند فيردمان الأشكال التالية :

- النقود السائلة باعتبارها الشكل الأول للثروة.
- الأصول المالية المتمثلة في الأسهم والسندات.
- الأصول الحقيقية المتمثلة في الأراضي، العقارات وغيرها .
- رأس المال البشري المتمثل في الدخل الممكن تحقيقها من خلال العمل البشري .

من هنا نجد أن فرديمان عرف الثروة بمعناها الواسع، ومن خلال المحددات الأساسية للثروة يمكننا إعادة تصنيفها إلى ثروة بشرية وأخرى غير بشرية.

3-2-2- تكلفة الفرصة البديلة.

هناك محددان رئيسيان لتكلفة الفرصة البديلة يتمثلان في :

أ- المستوى العام للأسعار.

كلما كان هذا المؤشر في تزايد مستمر يؤدي إلى تراجع القيمة الحقيقية للنقد وهو ما ينتج عنه ارتفاعا في تكلفة الفرصة السامحة لتحويل النقد إلى أصول حقيقية و سلع.

ب- معدل العائد من الأصول المختلفة.

لتبسيط التحليل حاول فريدمان إيجاد معدل موحد يمثل العائد المتوقع الحصول عليه من الاستثمارات المرجوة، وهذا المعدل يمكن أن يحوي متغيرين، الأول يتمثل في معدل العائد المتحقق من الأصول غير

النقدية، والثاني يتمثل في المكاسب الرأسمالية الناتجة عن زيادة الأسعار السوقية الأصول المالية والحقيقية، أي أنه عند القيام بتحديد تكلفة الفرصة البديلة لا تأخذ فقط العوائد المتحققة.¹

3-3- عرض النقود عند فيردمان.

هو متغير خارجي له تأثير على مستوى الأسعار ويؤثر على الإنفاق ومنه على الدخل في المدى القصير، فالبنك المركزي يتحكم كلياً في عرض النقود.

حسب فيردمان أن أي تقلب في عرض النقود سيعود إلى تقلبات في النشاط الاقتصادي ويؤكد أنه من أجل الحفاظ على تحقيق التوظيف الكامل دون تضخم يتطلب أن ينمو الناتج القومي الصافي بمقدار الزيادة في المعروض النقدي.

إن زيادة عرض النقود من خلال زيادة عمليات السوق المفتوحة للأوراق المالية سيؤدي إلى ارتفاع أسعارها وانخفاض العائد، مما يؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية لدى الأفراد والمشروعات.

المبحث الثاني : محددات العرض النقدي.

المطلب الأول : اثر سلوك البنك المركزي على العرض النقدي.

يمارس البنك المركزي تأثير على عرض النقود من خلال تحكمه بالقاعدة النقدية فإنه يستطيع التحكم فيها من خلال الإصدار النقدي.²

¹ مصطفى أحمد فريد، سهير محمد السيد حسن ، النقود والتوازن الاقتصادي ، مؤسسة شباب الجامعة ، 2000 ص 149.

² الهادي خليل، الفصل الثاني من محاضرة العرض النقدي جامعة المنارة ص 19-27.

1- المضاعف النقدي.

هو عبارة عن حلقة الوصل التي تربط الأساس النقدي بعرض النقود، ويمثل المضاعف النقدي مقدار التغير في عرض النقود الناتج عن تغير معين في القاعدة النقدية. عادة ما تكون قيمته أكبر من الواحد فان الاسم البديل له هو لأساس النقدي

مكونات المضاعف النقدي.

1-1-1 التغير في نسبة الاحتياطات القانونية (t).

حيث يرتبط مضاعف النقود وعرض النقود عكسيا بنسبة الاحتياطات الإجبارية، فإذا زادت نسبة الاحتياطي المطلوب على الودائع مع بقاء العوامل الأخرى كما هي، فان مستوى الاحتياطات لا يمكنه دعم نفس كمية الودائع لأن الاحتياطات المطلوبة لهذه الكمية من الودائع أصبحت أكبر من ذي قبل.

التغير في نسبة العملة المتداولة C/D:

حيث يرتبط مضاعف النقود وعرض النقود عكسيا بنسبة العملة في التداول C/D ، فزيادة هذه النسبة يعني أن المودعين يحولون ودائعهم إلى عملة، وهذه الأخيرة على عكس الودائع لا تولد توسعا مضاعفا في الودائع وبالتالي سينخفض المستوى الكلي لتوسع المضاعف في الودائع وستنخفض بالتالي قيمة المضاعف.

1-1-2- التغيير في نسبة الاحتياطات الإضافية Er/D.

حيث يرتبط مضاعف النقود وعرض النقود عكسياً، بنسبة الاحتياطات الإضافية Er/D فعندما تحتفظ البنوك باحتياطات زائدة من الودائع فإن البنوك ستقلص القروض التي تمنحها وسيتسبب ذلك في انخفاض مستوى الودائع وانخفاض عرض النقود وبالتالي انخفاض مضاعف النقود.¹

2- المحفظة المالية.

تبنى هذه الفكرة على أن تحديد الرصيد النقدي يشمل إجراء تعديلات في المحفظة المالية مقابل تغيرات في أسعار الفائدة، حيث تسعى لتعظيم معامل المنفعة الخاص بها في إطار المحددات التي تواجهها مثل الاحتياطات المطلوبة التي تفرضها السلطة حيث تركز على أهمية المنافسة من قبل من قبل مؤسسات الوساطة الأخرى، وتنظر المحفظة المالية إلى عرض النقود باعتباره في الأساس متغير داخليا يعكس سلوكياتها وأهداف المصارف، والوحدات الأخرى في القطاع الخاص.²

المطلب الثاني : اثر سلوك البنوك التجارية على العرض النقدي.

تعد البنوك التجارية ثاني الجهات التي تؤثر على العرض النقدي و هذا لقدرتها على خلق النقود والذي يتم من خلال الودائع ونسبة الاحتياط لديها.

1- العوامل المؤثرة على امكانية البنوك التجارية في توليد الودائع.

يعمده على عدة عوامل نذكر منها:

¹ الهادي خليل، مرجع سابق ص 28.

² بوزاحة سامية، مرجع سابق ص 45-47.

1-1- القاعدة النقدية.

هي كتلة النقد المركزي المتداول، وتختلف أهميته من اقتصاد الى اخر حسب درجة تطور وسائل الدفع.

1-2- مدى احتياج الاقتصاد الى التمويل من البنوك.

وذلك بحجم القروض المطلوبة خلال فترة معينة، وكذا طلبات القروض المقدمة خلال نفس الفترة كما ان تخصص البنوك جزءا كبيرا من فوائض السيولة وذلك بجلب الودائع.

1-3- مدى تطور الجهاز المصرفي والاعتماد عليه في تمويل الاقتصاد.

كلمت كان الجهاز المصرفي اكثر تطورت و اتساعا كلما زادت قدرته على جلب الودائع، اي خلق نقد اضافي.

المطلب الثالث: اثر سلوك المدعين على العرض النقدي.

يكون تأثير المودعين في عرض النقود من خلال حجم وكمية النقود التي يرغبون في الاحتفاظ بها خارج البنوك مقارنة بحجم النقود التي يردون إيداعها لدى البنك.¹

1- نسبة الأعمال المتداولة والودائع الآجلة.

يعتمد هذا من خلال تفضيل الاحتفاظ بالعملة كنقود متداولة كودائع تحت الطلب أو الودائع الآجلة، فكلما زادت نسبة الاحتفاظ بالنقود من إجمالي الودائع الجارية كلما قلت عملية خلق النقود و بالتالي قل عرض النقود وأيضا كلما راجت العملة المتداولة إلى إجمالي الودائع الجارية قلت الودائع المصرفية القابلة للتضاعف قل عرض النقود.

¹ الهادي خليل، مرجع سابق ص 23-24.

وهناك العديد من العوامل نذكر منها: الثروة، العائد المتوقع، الاقتصاد الخفي، الاستقرار السياسي.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق استعراضه يمكن ان نوضح مفهوم عرض النقود على انه كمية النقود المتداولة ويتكون من عدة عناصر تعرف بالمجمعات النقدية التي تختلف اشكالها وفقا للتطور الاقتصادي و الاجتماعي، وفيما يتعلق بمحددات العرض النقدي فان البنك المركزي يعد سلطة نقدية فهو يعتبر الهيئة المكلفة بادارة الجانب النقدي في الاقتصاد حيث يؤثر على العرض النقدي، اما البنوك التجارية فهي تخلق النقود وتؤثر في العرض النقدي.

الفصل الثاني الاستقرار الاقتصادي

الكلبي ومؤشراته

تمهيد

من بين أهم الأدوات السياسة الاقتصادية، السياسة النقدية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والقضاء على مؤشرات أسباب عدم الاستقرار الكلي والتقلبات الاقتصادية.

ففي حالة وجود استقرار اقتصادي، تكون مختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي حقيقة وتكون توقعات الأعوان الاقتصاديين مبنية على أسس تقترب من الواقع إلا أن الأزمات المالية وتكاليفها الكبيرة وخاصة ما أسفرت عنه الأزمات المالية الأخيرة كأزمة العالم 2008، جعلت عامل تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي وتدعيم وسائل الرقابة والإشراف كركيزة أساسية من ركائز تحقيق الاستقرار الاقتصادي وعلمه تم تقسيم عمل هذا الفصل إلى مبحثين حيث تناولنا في المبحث الأول الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي الكلي ومؤشراتته والذي تضمن مفهوم الاستقرار الاقتصادي الكلي مطلب الاول أما المطلب الثاني الاطار النظري لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي وبعدها المطلب الثالث: السياسة الاقتصادية الكفيلة لضبط الاستقرار الاقتصادي الكلي اما عن المبحث الثاني نتطرق فيه إلى المقارنة النظرية لعلاقة العرض النقدي لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي والذي يضم ثلاث مطالب علاقة العرض النقدي التضخم , علاقة العرض النقدي مع النمو الاقتصادي و علاقة العرض النقدي مع ميزان المدفوعات.

المبحث الأول: الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي الكلي ومؤشرات.

تسعى الدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وهذا ما جعلها تبحث بمختلف أدواتها عن تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومواجهة كل الأسباب والظروف التي تثير بالاققتصاد عن الاستقرار وذلك لما يخلفه عدم الاستقرار الاقتصادي من تشوهات على مختلف مركبات الاقتصاد سواء الكلبة أو الجزئية. الاعتماد على بعض السياسات الاقتصادية والمتمثلة أساسا في السياسة النقدية والمالية باعتبارها أهم الأدوات التي يمكن لها التأثير على الاقتصاد الكلي وذلك من خلال استعمال مجموعة من الأدوات للتأثير على التضخم، البطالة وتوازن الميزانية العامة وصولا إلى تحقيق النمو الاقتصادي، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم الاستقرار الاقتصادي الكلي

يعد الاستقرار الاقتصادي أمرا مهما في تحقيق الأهداف المختلفة المجودة من السياسات الاقتصادية في أي دولة، والاستقرار الاقتصادي هو تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة وتفاذي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل حقيقي مناسب في الناتج القومي، أي أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين أساسيين تسعى السياسة النقدية وغيرها من السياسات لتحقيقهما :

أ - الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة.

ب - تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

تهدف الدول النامية ومنها الجزائر في تحقيق الاستقرار لما له من أهمية خاصة لتحقيق التنمية الاقتصادية والذي يجب أن يسير جنبا إلى جنب مع هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، إذ أن غياب الاستقرار الاقتصادي يحول الكثير من الاستثمارات المنتجة إلى استثمارات غير منتجة تتمثل في المضاربة على العقارات وتخزين السلع بدلا من الاستثمار في الأنشطة الحقيقية صناعية كانت أو زراعية.

يعرف صندوق النقد الدولي الاستقرار الاقتصادي بأنه الوضعية التي من شأنها تمكين الدول من التغلب على التقلبات والتغيرات في النشاط الاقتصادي وأسعار الصرف ومعدلات التضخم ومعدلات الفائدة وأسواق المال.¹

كما يمكن القول بأن " الاستقرار الاقتصادي " يعني تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم أي التوصل إلى إنتاج أكبر قدر ممكن من الناتج المادي أو الدخل القومي الحقيقي، أي أعلى مستويات لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة للاقتصاد القومي مع المحافظة على قيمة النقود.²

كما يمكن القول بأن الاستقرار الاقتصادي يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والمحافظة على المعدلات المرتفعة لها من خلال التشغيل الرشيد للموارد البشرية والمادية والمالية مع تحقيق الاستقرار السعري والنقدي الملائم لاستمرار دفع عجلات التنمية.³

¹ فرج عبد العزيز عزت، معا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، جريدة الأهرام، أغسطس 2013، العدد 46259 .

² دعاء محمد الزامل، دور الانفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2012-2003)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية و الاقتصادية المجلد 16، العدد، لسنة 2014، ص 192.

³ إيمان حملاوي، دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر 3 في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012، ص 44.

مما سبق من المفاهيم يمكن إعطاء تعريف شامل للاستقرار الاقتصادي حيث يمكننا القول بأن الاستغلال الأمثل والكامل للموارد الاقتصادية المتاحة وتفاذي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار بهدف الوصول إلى معدلات بطالة منخفضة وتحقيق التوازن في الميزانية العامة وتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي وذلك باستعمال السياسات الظرفية للسياسة الاقتصادية.

المطلب الثاني: الإطار النظري لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي

يتم ضبط الاستقرار الاقتصادي في الدول بمجموعة من العوامل والتي من خلالها يتم تحقيق التشغيل الكامل واستقرار الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات.

1- التضخم

هو الارتفاع الكبير والمستمر في أسعار المنتجات لفترة طويلة نسبياً وبالتالي فإن التضخم يؤدي إلى تناقص القوة الشرائية للنقود.¹

للتضخم تأثير على الاقتصاد باعتباره من المؤشرات الدالة على مستوى استقرار هذا الأخير وذلك من خلال التأثير على ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى أن التضخم يؤدي إلى عدم استقرار مستويات الأسعار وهذا ما يؤثر على الادخار بسبب عدم ثقة الأفراد في مستويات الأسعار مما يؤدي إلى تناقص حجم الاستثمارات في البلد، وبالتالي يؤدي ذلك إلى حدوث اختلال يكون سبباً في عدم استقرار الأسعار .

يعتبر معدل التضخم أحد المقاييس الدالة على الأداء الاقتصادي للبلد ويمكن العمل على عامل التضخم لضبط الطلب الكلي حيث يكون مضر بالمستهلك، ومن ثم الإنتاج والنمو الاقتصادي، يكون معدل

¹ إيمان حملاوي، مرجع سابق، ص 47.

التضخم المناسب للاقتصاد يتراوح بين 6 و3%. لهذا تعتمد السياسات الاقتصادية على جعله منخفضا قدر الإمكان باعتباره مؤشر واضح للدلالة على استقرار الاقتصاد لأي بلد.

2- النمو الاقتصادي.

بقصد بالنمو الاقتصادي حدوث في ارتفاع إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ومن الأهمية بما كان أن نفرق بين نوعين من النمو هما: النمو الشامل الذي يتحقق عندما ينمو إنتاج الدولة مقاسا بالنتائج المحلي الحقيقي. النمو الكثيف يتحقق عندما ينمو إنتاج الدولة بالنتائج المحلي الحقيقي لكن مع مراعاة نصيب الفرد من هذا الناتج. وعلى هذا فإن النمو الاقتصادي يعني:

- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.
 - أن تكون هذه الزيادة الحقيقية وليست اسمية.
 - أن تكون زيادة في المدى البعيد بمعنى أننا نستبعد ما يعرف بالنمو العابر أو الظرفي.¹
- كما يمكن صياغة مفهوم النمو الاقتصادي على انه زيادة المستمر لثروة الامة ويقاس دائما خلال سنة كاملة بالاعتماد على الناتج الداخلي الخام، ويعتبر عامل مهم لتحقيق الاستقرار الاقتصادي؛

3- ميزان المدفوعات.

يعبر ميزان المدفوعات عن رصيد معاملات الدولة مع العالم الخارجي وهو بيان حسابي يسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهب

¹ إيمان حملاوي، مرجع سابق، ص 47.

النقدي الداخلة والخارجة من هذا البلد، خلال فترة زمنية معينة، غالباً ما تحدد نسبته ويتكون من الحسابات التالية: الحساب الجاري، حسابات رأس المال، حسابات التسويات الرسمية.¹

يمكننا القول ان ميزان المدفوعات يعتبر أحد أهم أدوات التحليل الاقتصادي التي يعتمد عليها في معرفة الوضعية الاقتصادية للدولة باعتباره يضم المعاملات الاقتصادية خلال فترة معينة خاصة فيما يتعلق بهيكل الصادرات والواردات حيث أنه عند تحقيق ميزان المدفوعات وبصفة خاصة الميزان التجاري فائضاً فهذا يعني أن الاقتصاد في وضعية جيدة مما يعني تحقيقه لمعدلات نمو مرتفعة تساهم في انتعاش الاقتصاد وبالتالي تحقيق استقرار اقتصادي على المستوى الكلي.

المطلب الثالث: السياسات الاقتصادية الكفيلة لضبط الاستقرار الاقتصادي الكلي

تعتبر السياسة النقدية والسياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية او الأدوات السياسة الاقتصادية الكلية للدولة

1- السياسة النقدية.

تختصر مهمة السياسة النقدية في تصحيح عرض النقد في الاقتصاد، بما يحقق تولية ما من التضخم واستقرار الإنتاج، فالسياسة النقدية التي تدبرها البنوك المركزية في مختلف الدول تمثل أداة هادفة للسياسات من أجل بلوغ الأهداف المتعلقة بكل من التضخم والنمو، ومن السهل أن نفهم لماذا تعتبر السياسة النقدية عموماً خط الدفاع الأول في تثبيت الاقتصاد أثناء فترات الركود الاقتصادي (يرد

¹محمود حسين الوادي وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2010، ص3.

الاستثناء في البلدان ذات أسعار الصرف الثابتة، حيث يتم ربط السياسة النقدية تماما بهدف سعر الصرف).¹

السياسة المالية تستغرق وقتا عند تشريعات التغييرات في الضرائب والاتفاق وبمجرد تحول هذه التغييرات إلى قوانين فإنه من الصعب سياسيا إلغائها، ناهيك على أنها من أفضل السياسات في محاربة ظاهرة التضخم وحتى تقوم السياسة النقدية بدورها بكفاءة ينبغي إعطاء نوع من الاستقلالية للسلطة المتحكمة بها (السلطة النقدية).

2- السياسة المالية.

تتمثل في استخدام الاتفاق الحكومي والضرائب للتأثير على النشاط الاقتصادي كما أنها لا تقل أهمية على السياسة النقدية في ذلك، ومهما يكن من اختلاف وجهة نظر الاقتصاديين فإن التنسيق بين السياسة النقدية والمالية يعتبر أمرا ضروريا وبذلك لأن لكل منهما تأثيرات مشتركة على النشاط الاقتصادي وتهدفان إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي للناتج والأسعار والعمالة وميزان المدفوعات ومما سبق يمكن القول أن الاستقرار الاقتصادي يتحقق إذا عرفت مؤشرات الاستقرار الاقتصادي تغيرا في نسب النمو، والتي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي، ذلك من خلال تخفيض معدلات البطالة والوصول بمعدلات تضخم إلى أدنى نسبة بالإضافة إلى تحقيق توازن ميزان المدفوعات والموازنة العامة.

¹ بن الدين محمد أمين، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي حالة الجزائر 1990 - 2004، رسالة ماجستير، جامعة دالي إبراهيم، 2009، ص 79.

المبحث الثاني: المقارنة النظرية لعلاقة العرض النقدي لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي

تهدف السياسة النقدية في إطار برامج الاستقرار الاقتصادي إلى خفض معدلات التضخم بالإضافة إلى توازن ميزان المدفوعات والموازنة العامة ولتحقيق ذلك المبتغى فإن البلدان المتخلفة مطالبة بتطبيق مجموعة من التدابير لتحقيق هذه الأهداف.

المطلب الأول: علاقة العرض النقدي مع التضخم

تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق التوازن في الكتلة النقدية من خلال التحكم في عرض النقد والحد من الإصدار النقدي بهدف تخفيض حجم الطلب الكلي وتخفيض معدلات التضخم باعتبارها من بين الأهداف المسطرة من طرف صندوق النقد الدولي بهدف تحقيق الاستقرار النقدي ومنه الوصول إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

1- السياسة النقدية وعلاج التضخم وفق برامج الإصلاح الاقتصادي:

السياسة النقدية هي تلك السياسات التي يكون مجالها عرض النقود وما يؤثر فيها من حيث كميتها وسرعة دورانها تباشر السياسة النقدية تأثيراتها في مكافحة الضغوط التضخمية والحد من آثارها والعمل على تحقيق استقرار نسبي في الأسعار، ويعمل البنك المركزي بصفته راسماً للسياسة النقدية على رسم السياسات النقدية التي تكفل تحقيق الاستقرار النقدي من خلال التوازن بين عرض النقود والطلب عليها، ففي ظروف التضخم يعمل البنك المركزي على إتباع مجموعة من السياسات النقدية الانكماشية التي تكفل الحد من مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان بهدف تحليل السبولة النقدية في التداول

2- التضخم وفق صندوق النقد الدولي.

يعتبر صندوق النقد الدولي أن التضخم ظاهرة نقدية ناجمة عن الإفراط في عرض النقود كما يرى بأن التضخم بعد نتيجة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، كما يربط الصندوق بين التضخم والزيادة في حجم الإنفاق العام، كما أن تمويل عجز الموازنة العامة في البلدان النامية تتم من خلال مصادر تضخمية نتيجة الإفراط في إصدار النقود لتمويل الزيادة في الإنفاق العام، وبالتالي المساهمة في زيادة الضغوط التضخمية في الاقتصاد.¹

3- وصفة صندوق النقد الدولي لعلاج التضخم.

إن سياسات برامج التثبيت الاقتصادي المتعلقة بتخفيض المطلب الكلي التي من خلالها يتم معالجة التضخم، تتمثل في السياسات المتعلقة بالميزانية العامة للدولة إذ من وجهة نظر صندوق النقد الدول يجب العمل على كبح نمو الإنفاق العام والعمل على زيادة موارد الدولة العامة وذلك من خلال:²

3-1- سياسات ترشيد جانب النفقات العامة: تنشأ الحاجة إلى تخفيض وترشيد النفقات العامة بغرض تصحيح عجز الميزانية العامة للدولة.

3-2- سياسات خاصة بزيادة الإيرادات العامة والضريبة بصفة خاصة: يمكن إيجازها زيادة أسعار مواد الطاقة، رفع معدلات الضرائب غير مباشرة.

¹ إيمان حملاوي، مرجع سابق، ص 58.

² عبد الجليل شليق، استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر، (1990-2009)، مذكرة ماجستير غير منشورة، علوم اقتصادية، جامعة المسيلة، 2011، ص 115.

المطلب الثاني: علاقة العرض النقدي مع النمو الاقتصادي.

كان الكلاسيك والنيو كلاسيك يؤمنون بحياة النقود وان التغيرات في العرض النقدي تؤدي الى تغيرات في الطلب الكلي للأسعار ولا تؤثر على المتغيرات الحقيقية فالسياسة النقدية التوسعية تنعكس في زيادة الأسعار دون التأثير على الناتج والتوظيف.

اما بالنسبة لكينز كان يرى ان السياسة النقدية تؤثر على المتغيرات الحقيقية إذا كان الطلب على النقود قليل المرنة بالنسبة لمعدل الفائدة وإذا كان الاستثمار مرنا بالنسبة لمعدل الفائدة اما إذا كانت تفضيل دالة السيولة افقية- مصيدة السيولة - فان معدل الفائدة لا ينخفض مع زيادة العرض النقدي.

كذلك اذا كان الاستثمار لا يستجيب لتغيرات معدل الفائدة فان السياسة النقدية لا تؤثر على النشاط الاقتصادي حتى ولو انخفض معدل الفائدة وبالتالي تعد السياسة المالية افضل في هذه الحالة من وجهة نظر الكينزيين، و يرى النقديون ان السياسة النقدية هي الأداة الفعالة في تأثير على النشاط الاقتصادي وذلك لانهم كاموا يعتقدون في انخفاض مرونة الطلب على النقود بالنسبة لمعدل الفائدة و تغيرات في الاستثمار و الطلب الكلي لكن من ناحية أخرى اعتقد النقديون في ان السياسة النقدية يمكن ان تؤثر على المتغيرات الحقيقية في الأجل القصير فقط بينما ينص تأثيرها في الاجل الطويل على المتغيرات الاسمية مثل المستوى العام للأسعار و معدل الفائدة الاسمي و الاجر النقدي (froyen013).

بصفة عامة يمكن للتغيير في العرض النقدي أن يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال التغيرات في معدل الفائدة وسعر الصرف. فالزيادة في العرض النقدي تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة وفقا لأثر السيولة، وهذا يؤدي الى زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي. يعتمد تأثير السياسة النقدية على النشاط

الاقتصادي على مدى تأثيرها على كل من معدل الفائدة وسعر الصرف من ناحية وعلى مدى تأثير التغيرات في معدل الفائدة وسعر الصرف على مكونات الطلب الكلي.

المطلب الثالث: علاقة العرض النقدي مع ميزان المدفوعات.

ميزان المدفوعات هو السجل الأساسي المنظم والموجز الذي تدون فيه جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات ومواطنين ومؤسسات محلية لبلد ما مع مثيلاتها لبلد أجنبي خلال فترة معينة عادة سنة واحدة.¹

ويعتبر نظام ميزان المدفوعات المحور الأساسي للإصلاح الاقتصادي كما أن اختلاله يعكس الاختلال بين الطلب الكلي والعرض الكلي، ويرى صندوق النقد الدولي أن تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات يتم من خلال مجموعة من التدابير الخاصة بالسياسة التجارية وتمثل السياسة التجارية في مجموعة الإجراءات التي تطبقها الدولة في مجال تجارتها الخارجية قصد تحقيق أهداف معينة تتمثل في تحقيق موارد مالية لخزينة الدولة، وتحقيق توازن ميزان المدفوعات، توزيع الدخل القومي، من خلال هذه السياسة يهدف صندوق النقد الدولي إلى إلغاء القيود المفروضة على التجارة الخارجية والعمل على تحرير الاستيراد وتشجيع التصدير... إلخ.

1- العمل على تحرير التجارة الخارجية.

يعد تحرير التجارة الخارجية أحد أهم مكونات برامج الإصلاحات الاقتصادية التي يدعمها صندوق النقد الدولي، ويرجع ذلك إلى الدور الذي تمارسه التجارة الخارجية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، واعتبرت التجارة الخارجية إحدى الأسباب التي أدت إلى صعوبات في المدفوعات الخارجية للدول النامية.

¹ عرفات تقي الحسني، التمويل الدولي، الطبعة 2، دار مجد لاوي للنشر، عمان، 2002، ص 15.

ويتوقف نجاح تطبيق هذه السياسة على الإجراءات التي تتخذها تلك البلدان من خلال إلغاء للدعم الموجه لتخفيض أسعار السلع الاستهلاكية الضرورية، وبصدد تطبيق هذه السياسة يطالب البنك باتخاذ العديد من السياسات أبرزها:

- تخفيض الرسوم الجمركية
- السماح بتمثيل الوكالات الأجنبية
- إلغاء المؤسسات الحكومية لتسويق الصادرات.

2- تخفيض سعر الصرف.

يعتبر تخفيض العملة المحلية من أهم السياسات لسعر الصرف، حيث يستعمل هذا الإجراء من أجل تحقيق أهداف اقتصادية وطنية تختلف من دولة إلى أخرى.

2-1- مفهوم سياسة التخفيض: هي تلك العملية التقنية التي تقوم بموجبها السلطات العمومية أو النقدية بتخفيض قيمة العملة المحلية اتجاه قاعدة نقدية معينة وتستخدم سياسة التخفيض على نطاق واسع لتشجيع الصادرات، إلا أن نجاحها يتوقف على مجموعة من الشروط.¹

- ضرورة اتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كاف من المرونة.
- ضرورة اتسام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة.
- ضرورة توفير استقرار في الأسعار المحلية وعدم ارتفاعها بعد التخفيض.
- استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير.

¹ عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 ، ص 134.

2-2- أهمية سياسة التخفيض: إن التخفيض يجعل من أسعار الصادرات تنخفض من منظور الأجانب وبالتالي فإن الطلب الأجنبي على المنتجات المحية يميل إلى الارتفاع أما بالنسبة للواردات ترتفع قيمتها بالنسبة للعملة الوطنية، التأثير المباشر على ميزان المدفوعات فقد يكون في زيادة دخل الفئات المنتجة وتخفيف عبء مديوناتها، كما قد يهدف التخفيض إلى علاج مشكلة البطالة في الاقتصاد الوطني حيث ينتج عنه التوسع في الصناعات التصديرية.

3- إصلاح هيكل أسعار الفائدة.

يوحي صندوق الدولي بوضع استراتيجية محددة لسعر الفائدة حسب حالة الاقتصاد فالإقتصاد الذي يتسم بمعدلات ضخمة مرتفعة فإن عملية تحرير أسعار الفائدة تقتضي اتخاذ خطوات ملائمة لجعل أسعار الفائدة تتحدد وفق قوى السوق مقترنة بوجود إطار تنظيمي وإشرافي ملائم للأسواق المالية، أما الإقتصاد الذي يتسم بمعدلات تضخم منخفضة فإن عملية تحرير أسعار الفائدة تقتضي وجود نظام مصرفي قوي.

4- تحرير الأسعار،

يرى كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن تدخل الدولة في جهاز الأسعار من شأنه أن يؤدي إلى تشويه الأسعار النسبية ويقلص من الحوافز اللازمة لزيادة الإنتاجية، وفي هذا الصدد يرى صندوق النقد الدولي أن العديد من الدول النامية تدخلت في تحديد الأسعار مما أدى إلى انعكاسات سلبية مثل:¹

- تقييم أسعار صرف العملة الوطنية بأكبر من قيمتها الحقيقية من شأنه أن يسهم في تدهور الصادرات وزيادة الواردات.

- تحديد أسعار الفائدة وتعددتها، وعدم تركها تحدد وفق القوى العرض والطلب.

¹ إيمان حملاوي، مرجع سابق، ص 68

حيث يرى صندوق النقد الدولي أن هذه الآثار السلبية ساهمت في زيادة الاختلال الداخلي والخارجي للدول، وفي هذا الصدد بوصي الصندوق والبنك الدولي بعدم تدخل في تحديد الأسعار وتركها تتحدد وفق قوانين العرض والطلب.

ومما سبق القول إن تحقيق توازن ميزان المدفوعات يعتبر من أولويات صندوق النقد الدولي باعتبار أنه مؤشرا هام للدلالة على الوضع الخارجي للدولة ونظرا لذلك فتمد خطي ميزات المدفوعات باهتمام من قبل الصندوق فاقترح عدة إجراءات يجب إتباعها خاصة بتحرير التجارة، وتخفيض سعر الصرف، وغيرها من الإجراءات التي تؤدي إلى إعادة توازن ميزات المدفوعات.

خلاصة الفصل.

على ضوء ما سبق يمكننا القول أن الاستقرار الاقتصادي الكلي يتمثل في تخفيف المؤشرات كالنسبة البطالة، فضلا عن تخفيض نسبة التضخم وتحقيق توازن ميزان المدفوعات و النمو الاقتصادي ، تخفيف العجز في ميزان العمالة للدولة وذلك من خلال إتباع السياسات المثلى التي تمكن من تحقيق الاستقرار الاقتصادي كالسياسة النقدية، خاصة بالاعتماد على صندوق الإنفاق، وذلك باستخدام أدوات السياسة المالية والنقدية بالتعاون مع مؤسسات مالية دولية هدفت أساسا إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومن بين الدول التي كان لها تعامل مع المؤسسات المالية الدولية نجد الجزائر والتي اتخذت عدة اتفاقيات في إطار التثبيت الاقتصادي والتصحيح الهيكلي خلال فترة التسعينات

الفصل الثالث: دراسة قياسية على

اثر عرض النقود في مؤشرات

الاستقرار الاقتصادي 2010-

2020

تمهيد:

لقد تعددت الدراسات التي اهتمت بعرض النقود و مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في مختلف الدول الى ان مختلف هذه الدراسات هي دراسات تعتمد على اساليب الاقتصاد القياسي و خصوصا اسلوب الانحدار الخطي و الذي يعد من الاساليب الاحصائية الحديثة، لقياس المتغيرات الاقتصادية الكلية. من خلال هذا الفصل سنتطرق الى تقديم اسلوب شعاع الانحدار البسيط.

المبحث الأول: تطور العرض النقدي في الجزائر 2010-2020.

تعتبر الكتلة النقدية من بين اهم العوامل التي لها اثر على النشاط الاقتصادي لأي بلد، ولذا تحاول السلطات التحكم فيها بما يلائم هذا النشاط.

المطلب الاول: طبيعة عرض النقود في الجزائر

1- الاصدار النقدي.

تعد وظيفة الاصدار النقدي في الجزائر من مسؤولية البنك المركزي، حيث يعود للدولة حق اصدار الاوراق النقدية و القطع المعدنية في التراب الوطني.

2- الائتمان المصرفي.

تساهم البنوك التجارية في الاقتصاد الجزائري في تركيبة عرض النقود من خلال القروض المقدمة للاقتصاد و عملية خلق الودائع.

المطلب الثاني: تطور عرض النقود و مكوناته في الجزائر 2010-2020

من خلال الجدول ادناه نلاحظ انه من الفترة 2010-2012 نلاحظ ان العرض النقدي في نمو و زيادة نتيجة تحسن الاوضاع الاقتصادية الخارجة و استقرار الازمة المالية في امريكا و ارتفاع اسعار المحروقات و التي ارتفع معها صافي الاصول الخارجية، ليبلغ معدا النمو النقدي في نهاية 2010 نسبة 15% اي بمبلغ قدره 8280 كما ان الدائع تحت الطلب و واشباه النقود سجلت معدل نمو بلغ عاى التوالي 174% و

1325%

اما السنتي 2011 و 2013 فنلاحظ نمو حجم العرض النقدي في سنة 2011 بمعدل نمو فاق %199 هذا النمو في تحسن او ارتفاع حجم الودائع بنوعيتها تحت الطلب و لأجل لدى البنوك و هو ما ساهم في خلق الائتمان بينما تراجع معدل نمو العرض النقدي خلال 2012 لينخفض معدل النمو الى %1146 اذ بلغ مستوى العرض النقدي 110676 وقد ارجح محافظ بنك الجزائر هذا الى تأثير الازمة الاوربية و انخفاض حجم صافي الاصول الخارجية التي تعتبر المصدر الاساسي للإنشاء النقدي.

خلال الفترة من 2013 و 2017 فقد استمرت الكتلة النقدية في ارتفاع وهذا ما يدل على عدم توازن سوق النقد ووجود تضخم كانت النسبة في حدود %80 وهذا ما يدل ان معدل التضخم مرتفع و يجب معالجته التي ادت الى تزايد الكتلة النقدية ب 2017 في %84 و في 2017 %2017111 نجم هذا الارتفاع للودائع تحت الطلب على مستوى المصارف، حيث ارتفعت ب %19 مقابل %111 فيما يخص الودائع لأجل.

خلال الفترة 2019 و 2020 نلاحظ هنا انتعاش الكتلة النقدية فقدرت ب 682717 مليار في نهاية 2020 مقابل 155066 في نهاية 2019.

السنوات	القاعدة القانونية B	الودائع تحت الطلب	النقود M1	اشباه النقود	الكتلة النقدية M2	معدل نمو M2
2010	20986	36578	57564	25243	82802	15.4%
2011	25715	45702	71417	27875	99282	19.9%
2012	29972	477634	768186	33298	110676	10.9%
2013	410345	468725	767456	358441	1125897	8.4%
2014	4673	4673	9603	40837	136868	14.6%
2015	52205	52205	9261	44434	137045	0.13%
2016	5401	5401	9407	44093	138163	0.81%
2017	61767	61767	102661	47085	149746	8.31%
2018	62058	62058	114041	52326	166367	11.09%
2019	66329	43127	109791	55314	165107	4.07%
2020	-	-	-	-	682718	7.13%

الجدول رقم 01: بين تطور عرض النقود و مكوناته في الجزائر 2010-2020

المصدر: بنك الجزائر

من خلال الجدول ادناه نلاحظ انه من الفترة 2010-2012 ان المجمع النقدي في ارتفاع

الودائع تحت الطلب: تعتبر الودائع تحت الطلب أكثر سيولة نتيجة تحويلها الى نقود. حيث سجلت ارتفاع طيلة الفترة 2010-2012 وهذا ما يوحي بتحسن مستوى الفوائض المالية لدى الافراد نتيجة التحسينات التي عرفتها منظومة الاجور في السنوات الاخيرة وكذلك زيادة عدد الاشخاص الذين فتحوا حسابات على مستوى البريد و البنوك الوطنية اما عن الودائع تحت الطلب في 2014-2015 انخفاض معتبر مما يعكس تقلصا قويا جدا في ودائع المحروقات اما بالنسبة لسنوات 2016-2018 انكماشاً في نمو ودائع القطاع خارج المحروقات .

المبحث الثاني: تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر 2010-2021

يعتبر تحقيق التوازن الداخلي والخارجي من أبرز الأهداف التي تسعى السياسة النقدية الجزائرية لتحقيقها وتتمثل جوانب التوازن الداخلي والخارجي بشقيه في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

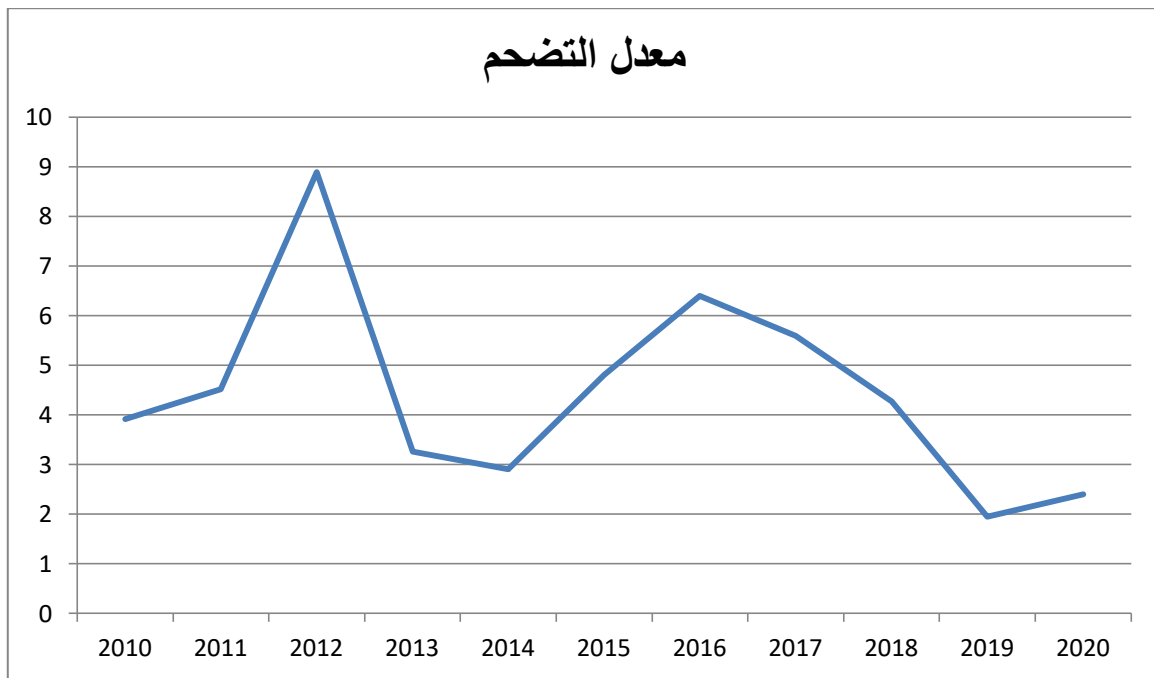
المطلب الأول: تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة 2010-2021.

يعتبر التضخم مؤشر للمستويات العامة للأسعار، فأسابه في الجزائر ليست نقدية فقط بل إن أسبابه هيكلية ومؤسسية كذلك، حيث وانه مع إصدار قانون النقد والقروض 90/10 ودخوله حيز التطبيق ابتداء من سنة 1990 بدا اعتبار الأسعار كمتغيراً أساسياً في الاقتصاد وذلك لإتباع أسلوب التحرير التدريجي للتضخم المكبوت. حيث تميزت الفترة 2010-2020 بانخفاض أسعار المحروقات ودخول الاقتصاد في وضعية مالية حرجة، مما زاد في حجم التضخم مع انخفاض اسعار النفط الذي تعتمد عليه الجزائر بشكل كبير والتحكم التدريجي في ظاهرة التضخم بواسطة برامج سياسية، من اجل انعاش الاقتصاد من اجل.

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدل التضخم	3.91	4.52	8.89	3.26	2.9	4.8	6.4	5.59	4.27	1.95	2,4

الجدول 02: معدل التضخم خلال الفترة من 2010 إلى 2020

المصدر: البنك الدولي و الديوان الوطني للإحصائيات



منحنى 01 : منحنى يوضح معدل التضخم في الفترة 2010-2020.

من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Excel

نلاحظ من خلال الجدول و المنحنى اعلاه ان معدل التضخم بلغ نسبة 3,91 سنة 2010 ثم ارتفعت

الى 4,54 سنة 2011 و يرجع ذلك للنمو القوي للكتلة النقدية و ارتفاع الاجور و ضعف تنافسية

الاسواق كما سجل اعلى معدل تضخم سنة 2012 لم يعرفه البلد منذ قبل حيث بلغت نسبة 8,89 و

هذا لارتفاع اسعار السلع الغذائية و زيادة الكتلة النقدية ،ليسجل بعدها انخفاض قدر ب 3,26 و 2,9 خلال سنتي 2013 و 2014 على التوالي و هذا راجع للانخفاض المعتبر في الاسعار العالمية لأهم المنتجات الفلاحية المستوردة و بلغ معدل التضخم 6,4 في 2016 بسبب ارتفاع الاسعار و انخفاض اسعار ايرادات الطاقة وبلغ في 2017 الى 2019 نلاحظ انخفاض في معدل التضخم نسبة 4,27 حيث انخفض نوعا ما عن السنوات السابقة،اما من 2019 الى 2021 ارفع معدل التضخم في الجزائر وهذا راجع الى مخلفات ازمة جائحة كورونا.

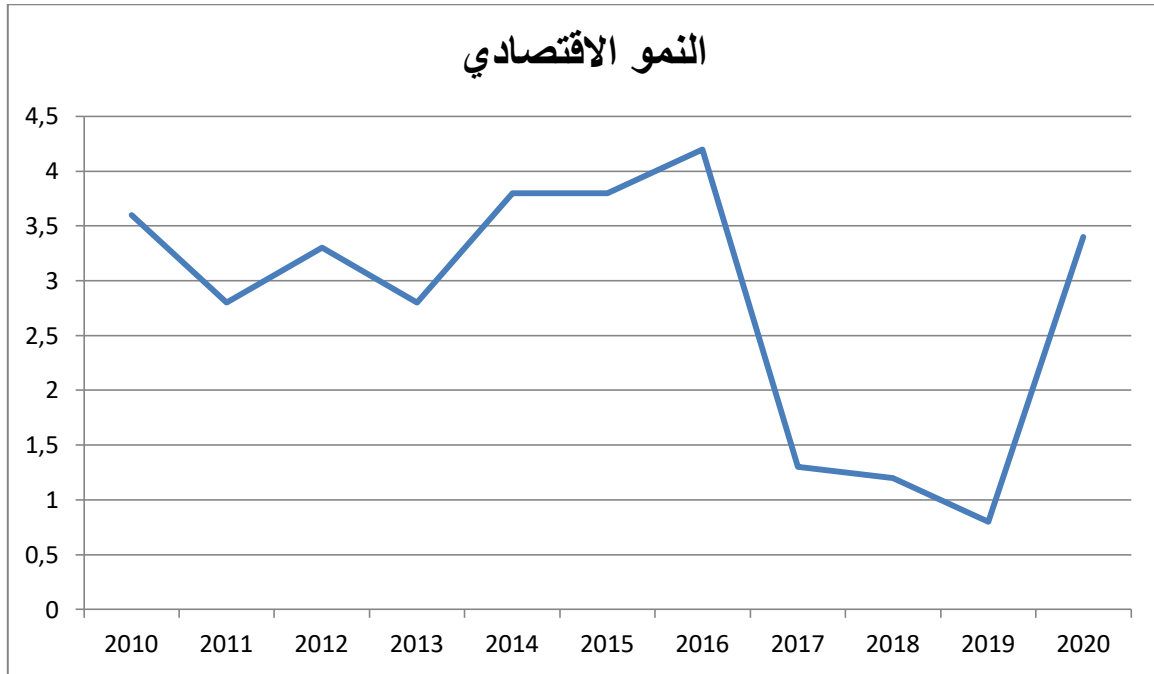
المطلب الثاني : تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر 2010-2021.

شهدت الجزائر اصلاحات اقتصادية ونقدية عميقة لسياسة الانعاش الاقتصادي والتي تعتبر ذات توجه كينزي بعد اصلاحات نقدية مدعمة أن النمو الاقتصادي في الجزائر تحكمه عوامل خارجية أكثر منها داخلية كتقلبات سعر برميل البترول وسعر الصرف الدولي وهذا ما جعل دور السياسة النقدية امتصاص فائض السيولة الزائدة لضبط معدلات التضخم التي تقع عائقا أمام النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، ويقاس معدل النمو بدرجة تطور الناتج الداخلي الخام.

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
النمو لاقتصادي	3.6	2.8	3.3	2.8	3.8	3.8	4.2	1.3	1.2	0.8	3,4

الجدول 3: معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 2010-2011

المصدر: البنك الدولي و الديوان الوطني للإحصائيات.



منحنى 2: منحنى يوضح معدل النمو الاقتصادي في الفترة 2010-2021.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Excel

من خلال الجدول 3 و المنحنى 4 اعلاه نلاحظ أن معدل النمو الاقتصادي بلغ 3,6% سنة 2010 و هذا بسبب الأداء الجيد للقطاعات الأخرى على حساب أسعار النفط ; خلال السنوات من 2011 إلى غاية 2015 شهدت معدلات النمو تذبذبا حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي خلال ستة 2012 نسبة 3,2% و تراجع سنة 2013 ليلعب 2,8 و هذا ليكون النشاط الاقتصادي نموا عادلا لذلك المسجل لسنة 2011.

في سنة 2016 بلغ معدل النمو الاقتصادي 4,2% و هذا راجع الى زيادة الطلب الداخلي و الأداء الجيد و البناء و الزراعة، لكنه شهد تراجعا ملحوظا حيث بلغ 1,3%، 1,2% و 0,8% في السنوات

2017، 2018 و 2019 على التوالي و ذلك راجح الى انخفاض اسعار أالنفط، ثم ارتفع بشكل خطي ما بين سنتي 2020-2021 ليبلغ ذروته الى 5،5% نظرا لتأثر أسعار البترول بأزمة كورونا.

المطلب الثالث: تطور معدل ميزان المدفوعات في الجزائر 2010-2021.

يعد الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد بشكل كبير على قطاع وحيد وهو قطاع النفط والغاز، حيث يساهم هذا القطاع بـ من الصادرات الاجمالية الجزائر، و من الإيرادات الحكومية و حوالي من الناتج المحلي الاجمالي، ومع الالفية الجديدة حققت الجزائر عوائد ضخمة من العملة الصعبة نتيجة ارتفاع اسعار النفط حيث يعد ميزان المدفوعات المرآة العاكسة لطبيعة الوضع الاقتصادي للبلد اتجاه العالم الخارجي.

من خلال الجدول نقدم اجمالي الصادرات و الواردات في الجزائر.

السنوات	اجمالي الصادرات	اجمالي الواردات
2010	57762	38890
2011	73804	46927
2012	72620	51569
2013	65823	55062
2014	61172	59457
2015	35138	52254
2016	29698	49287
2017	35132	48813
2018	41783	48991
2019	35820	42000
2020	23800	34400

الجدول 04 : تطور ميزان المدفوعات في الجزائر 2010-2021

المصدر: بنك الجزائر، 2021 ، صندوق النقد العربي. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات

2021- 2015

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر عرض النقود على مؤشرات الاستقرار

الاقتصادي في الجزائر.

المطلب الأول: أثر عرض النقود على التضخم.

Dependent Variable: INF

Method: Least Squares

Date: 06/08/22 Time: 18:59

Sample (adjusted): 2010 2019

Included observations: 10 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.883272	0.900969	5.420022	0.0006
M2	-7.98E-05	0.000211	-0.378700	0.7148
R-squared	0.017611	Mean dependent var		4.649000
Adjusted R-squared	-0.105188	S.D. dependent var		1.970327
S.E. of regression	2.071363	Akaike info criterion		4.471147
Sum squared resid	34.32437	Schwarz criterion		4.531664
Log likelihood	-20.35574	Hannan-Quinn criter.		4.404760
F-statistic	0.143414	Durbin-Watson stat		1.739219
Prob(F-statistic)	0.714763			

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على Eviews.

وفقا للجدول السابق كانت النتائج كالتالي

-1 صياغة النموذج

$$y = 4.88327151015 - 7.95646913593e - 05 * M2$$

-2 تقدير النموذج

$$R^2=0.018$$

$$N=10$$

$$F=0.14$$

$$\overline{R^2} = 0.10$$

$$Dw=1.73$$

-3 اختبار نموذج الدراسة :

يتم اختبار معطيات النموذج من الناحية الاقتصادية لتحديد مدى مطابقة التوقعات المسبقة، و من الناحية الاقتصادية تحديد مدى المعنوية الاحصائية،

أ- اختبار المعلمات من الناحية الاقتصادية

تدل الاشارة السالبة في معادلة الانحدار الخطي البسيط المقدر بالنسبة للمعامل (X_1) على ان العلاقة بين المتغير المستقل (عرض النقود) و المتغير التابع التضخم علاقة عكسية.

ب- اختبار المعلمات من الناحية الاحصائية

من خلال نتائج الاختبار ستودنت نلاحظ ان قيمة $t_{\text{المحسوبة}} = 0.37$ وهي اصغر من قيمة ستودنت الجدولية عند مستوى معنوية 5% مما يعني ان معامل المتغير المستقل ليس لديه معنوية احصائية من خلال نتائج

التقدير نلاحظ ان معامل التحديد $R^2=0.018$ بمعنى ان التغييرات الحاصلة في معدل التضخم سببها التغيير في الكتلة النقدية و الباقي يرجع الى عوامل اخرى.

من خلال اختبار فيشر نلاحظ ان $F=0.14$ و بمقارنتها بالقيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5% فهذا يدل على المعنوية الاحصائية للنموذج ككل.

من خلال **Eviews** تحصلنا على النموذج التالي :

$$INF = 4.883272 * M2$$

المطلب الثاني: أثر عرض النقود على النمو الاقتصادي

Dependent Variable: P

Method: Least Squares

Date: 06/08/22 Time: 19:15

Sample: 2010 2020

Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.607337	0.533590	4.886403	0.0009
M2	6.41E-05	0.000117	0.548585	0.5966
R-squared	0.032356	Mean dependent var		2.818182
Adjusted R-squared	-0.075159	S.D. dependent var		1.183907
S.E. of regression	1.227592	Akaike info criterion		3.410952
Sum squared resid	13.56284	Schwarz criterion		3.483297
Log likelihood	-16.76024	Hannan-Quinn criter.		3.365349
F-statistic	0.300946	Durbin-Watson stat		1.261143
Prob(F-statistic)	0.596634			

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على **Eviews**.

وفقا للجدول السابق كانت النتائج كالتالي

1- صياغة النموذج

$$y = 2.60733652552 + 6.40669055153e - 05 * M2$$

2- تقدير النموذج

$$R^2=0.032$$

$$N=10$$

$$F=0.30$$

$$\overline{R^2} = 0.08$$

$$Dw=1.26$$

3- اختبار نموذج الدراسة :

يتم اختبار معطيات النموذج من الناحية الاقتصادية لتحديد مدى مطابقة التوقعات المسبقة، و من

الناحية الاقتصادية تحديد مدى المعنوية الاحصائية،

ت- اختبار المعلمات من الناحية الاقتصادية

تدل الإشارة الموجبة في معادلة الانحدار الخطي البسيط المقدر بالنسبة للمعامل (X_1) على ان العلاقة بين المتغير المستقل (عرض النقود) و المتغير التابع النمو الاقتصادي علاقة طردية.

ث- اختبار المعلمات من الناحية الاحصائية

من خلال نتائج الاختبار ستودنت نلاحظ ان قيمة $t=0.54$ المحسوبة وهي اكبر من قيمة ستودنت الجدولية عند مستوى معنوية 5% مما يعني ان معامل المتغير المستقل لديه معنوية احصائية من خلال نتائج التقدير نلاحظ ان معامل التحديد $R^2=0.080$ بمعنى ان التغييرات الحاصلة في معدل النمو الاقتصادي سببها التغيير في الكتلة النقدية و الباقي يرجع الى عوامل اخرى.

من خلال اختبار فيشر نلاحظ ان $F= 0.30$ و بمقارنتها بالقيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5% فهذا يدل على المعنوية الاحصائية للنموذج ككل.

من خلال **Eviews** تحصلنا على النموذج التالي :

$$P = 2.607337 * M2$$

المطلب الثالث: أثر عرض النقود على ميزان المدفوعات

Dependent Variable: BOP

Method: Least Squares

Date: 06/08/22 Time: 19:45

Sample: 2010 2020

Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-7869.250	6478.417	-1.214687	0.2554
M2	2.526540	1.417916	1.781868	0.1085
R-squared	0.260784	Mean dependent var		445.6364
Adjusted R-squared	0.178648	S.D. dependent var		16445.64
S.E. of regression	14904.43	Akaike info criterion		22.21967
Sum squared resid	2.00E+09	Schwarz criterion		22.29201
Log likelihood	-120.2082	Hannan-Quinn criter.		22.17407
F-statistic	3.175053	Durbin-Watson stat		0.611432
Prob(F-statistic)	0.108456			

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على Eviews.

وفقا للجدول السابق كانت النتائج كالتالي

-1 صياغة النموذج

$$y = -7869.24990149 + 2.52653984348 * M2$$

-2 تقدير النموذج

$$R^2=0.260$$

$$N=10$$

$$F=0.30$$

$$\overline{R^2} = 0.17$$

$$Dw=0.61$$

3- اختبار نموذج الدراسة :

يتم اختبار معطيات النموذج من الناحية الاقتصادية لتحديد مدى مطابقة التوقعات المسبقة، و من الناحية الاقتصادية تحديد مدى المعنوية الاحصائية،

ج- اختبار المعلمات من الناحية الاقتصادية

تدل الاشارة الموجبة في معادلة الانحدار الخطي البسيط المقدر بالنسبة للمعامل (X_1) على ان العلاقة بين المتغير المستقل (عرض النقود) و المتغير التابع ميزان المدفوعات علاقة عكسية.

ح- اختبار المعلمات من الناحية الاحصائية

من خلال نتائج الاختبار ستودنت نلاحظ ان قيمة $t_{\text{المحسوبة}} = 0,78$ وهي اكبر من قيمة ستودنت الجدولية

عند مستوى معنوية 5 % مما يعني ان معامل المتغير المستقل لديه معنوية احصائية من خلال نتائج

التقدير نلاحظ ان معامل التحديد $R^2=0.17$ بمعنى ان التغييرات الحاصلة في ميزان المدفوعات سببها

التغيير في الكتلة النقدية و الباقي يرجع الى عوامل اخرى.

من خلال اختبار فيشر نلاحظ ان $F= 0.30$ و بمقارنتها بالقيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5% فهذا يدل على المعنوية الاحصائية للنموذج ككل.

من خلال **Eviews** تحصلنا على النموذج التالي :

$$P = 2.607337 * M2$$

خلاصة الفصل :

قمنا في هذا الفصل بدراسة قياسية لأثر العرض النقدي على ثلاث مؤشرات تمثلت في التضخم , النمو الاقتصادي و ميزان المدفوعات باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط اعتمادا على برنامج

.EVEIWS

من خلال النتائج المتحصل عليها و بعد تحليلها نستنتج أن العرض النقدي كان له دورا هاما في السير نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي فأثر تارة بالسلب و أخرى بالايجاب على المؤشرات الثلاثة السابق ذكرها.

خاتمة

وأخيرا نقول ان العرض النقدي يلعب دورا مهما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و ذلك بالتأثير على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي لما له من انعكاسات على الاقتصاد، حيث تتولى السلطات الاقتصادية اصداره بما يتوافق مع الاهداف الاقتصادية الكلية، و تكمن هذه الدراسة في تقديم دراسة قياسية عن استجابة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي على عرض النقود باعتباره موضوعا هاما.

حيث تطرقنا في الفصل الاول الى التاصيل النظري للعرض النقدي و مكوناته ومحدداته من طرف البنك المركزي والبنوك التجارية و المدعين ومدى تأثيرهم عليه.

اما في الفصل الثاني تحدثنا عن الاستقرار الاقتصادي ومؤشراته كما تناولنا فيه اثر عرض النقود على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي التي تمثلت في التضخم، النمو الاقتصادي، ميزان المدفوعات. في الفصل الاخير قمنا بالدراسة القياسية لاثر عرض النقود على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للجزائر ما بين 2010-2020 بواسطة الانحدار الخطي البسيط.

حيث خرجنا بالنتائج التالية :

- نتائج الدراسة :
- للعرض النقدي دور مؤثر على العجلة الاقتصادية، حيث يجب التحكم فيه جيدا.
- يوجد علاقة ذات صلة بين العرض النقدي و مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

المصادر و المراجع

الكتب:

- [1] بسام الحجار , الاقتصاد النقدي و المصرفي , دار المنهل اللبناني , 2006.
 - [2] مفتاح صالح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر و التوزيع، مصر، 2005.
 - [3] هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي يسع ارسلان، النقود والمصارف والنظرية والنقدية دار وائل، الأردن 2009.
 - [4] محمود حسين الوادي، وآخرون، الاقتصاد الكلي، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2013.
 - [5] مصطفى أحمد فريد، سهير محمد السيد حسن ، النقود والتوازن الاقتصادي ، مؤسسة شباب الجامعة ، 2000 ،
 - [5] محمود حسين الوادي وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2010.
 - [6] عرفات تقي الحسني، التمويل الدولي، الطبعة 2، دار مجد لاوي للنشر، عمان، 2002
- اطروحات الدكتوراه و رسائل جامعية:
- [7] نادية بشرى محمد علي، العوامل المؤثرة على عرض النقود في السودان. دراسة تطبيقية (1975-2005)، اطروحة دكتوراه جامعة شندي، السودان.
 - [8] بن عبد الفتاح دحمان، السياسة النقدية ومدى فعاليتها في إدارة الطلب الكلي، دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، دكتوراه غير منشورة، 2004، ص 109 .

[9] إيمان حملاوي، دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مذكرة مقدمة كجزء

من متطلبات نيل شهادة الماستر 3 في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012.

[10] بن الدين محمد أمين، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي حالة الجزائر 1990

– 2004، رسالة ماجستير، جامعة دالي إبراهيم 2009.

[11] عبد الجليل شليق، استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية دراسة

حالة الجزائر، (1990–2009)، مذكرة ماجستير غير منشورة، علوم اقتصادية، جامعة المسيلة،

2011.

[12] دعاء محمد الزامل، دور الانفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة

(2003–2012)، مجلة القادسية للعلوم 2 الإدارية و أقتصادية المجلد 16، العدد، لسنة 2014.

المقالات العلمية:

[13] علي صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000–2013، العدد السابع 2014.

[14] عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية،

الجزائر 2008–2012.

[15] السيد، طارق محمد الرشيد، العالقة السببية بين عرض النقود والتضخم في السودان 1990 ،

مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان، مارس 2015 العدد

الجرائد الرسمية

[16] فرج عبد العزيز عزت، معا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، جريدة الأهرام، أغسطس 2013، العدد 46259 .

المؤتمرات و التعليقات:

[17] بوزلحة سامية ,محاضرات في الاقتصاد النقدي و اسواق راس المال ,كلية العلوم الاقتصادية و التجارية (جامعة بومرداس),2020.

[18] بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

[19] الهادي خليل،الفصل الثاني من محاضرة العرض النقدي، جامعة المنارة.

الملاحق

الملحق رقم 01: نتائج تقدير الانحدار خلال فترة 2010-2020

Dependent Variable: INF

Method: Least Squares

Date: 06/08/22 Time: 18:59

Sample (adjusted): 2010 2019

Included observations: 10 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.883272	0.900969	5.420022	0.0006
M2	-7.98E-05	0.000211	-0.378700	0.7148
R-squared	0.017611	Mean dependent var		4.649000
Adjusted R-squared	-0.105188	S.D. dependent var		1.970327
S.E. of regression	2.071363	Akaike info criterion		4.471147
Sum squared resid	34.32437	Schwarz criterion		4.531664
Log likelihood	-20.35574	Hannan-Quinn criter.		4.404760
F-statistic	0.143414	Durbin-Watson stat		1.739219
Prob(F-statistic)	0.714763			

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على Eviews.

الملحق رقم 02: نتائج تقدير الانحدار خلال فترة 2010-2020

Dependent Variable: P

Method: Least Squares

Date: 06/08/22 Time: 19:15

Sample: 2010 2020

Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.607337	0.533590	4.886403	0.0009
M2	6.41E-05	0.000117	0.548585	0.5966
R-squared	0.032356	Mean dependent var		2.818182
Adjusted R-squared	-0.075159	S.D. dependent var		1.183907
S.E. of regression	1.227592	Akaike info criterion		3.410952
Sum squared resid	13.56284	Schwarz criterion		3.483297
Log likelihood	-16.76024	Hannan-Quinn criter.		3.365349
F-statistic	0.300946	Durbin-Watson stat		1.261143
Prob(F-statistic)	0.596634			

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على Eviews.

الملحق رقم 03 : نتائج تقدير الانحدار خلال فترة 2010-2020

Dependent Variable: BOP

Method: Least Squares

Date: 06/08/22 Time: 19:45

Sample: 2010 2020

Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-7869.250	6478.417	-1.214687	0.2554
M2	2.526540	1.417916	1.781868	0.1085
R-squared	0.260784	Mean dependent var		445.6364
Adjusted R-squared	0.178648	S.D. dependent var		16445.64
S.E. of regression	14904.43	Akaike info criterion		22.21967
Sum squared resid	2.00E+09	Schwarz criterion		22.29201
Log likelihood	-120.2082	Hannan-Quinn criter.		22.17407
F-statistic	3.175053	Durbin-Watson stat		0.611432
Prob(F-statistic)	0.108456			

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على Eviews

ملخص:

هدفت هذه الدراسة الى ابراز تاثير العرض النقدي على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، حيث تم التطرق في الجانب النظري الى مختلف المفاهيم الاساسية للعرض النقدي والى مفهوم الاستقرار الاقتصادي ومؤشراته ولإبراز ذلك قمنا بدراسة قياسية بين كل من العرض النقدي و مؤشرات الاستقرار الاقتصادي و قد ادت هذه الدراسة الى بيان اثر العرض النقدي على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي ذلك بتقييم وضعيته خلال فترة الزمنية الممتدة بين 2010_2020 و قد اظهرت نتائج هذه الدراسة وجود علاقة بين العرض النقدي و مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: العرض النقدي، التضخم، النمو الاقتصادي، ميزان المدفوعات.

Summary:

This study aimed to highlight the impact of the money supply on indicators of macroeconomic stability, where the theoretical aspect was addressed to the various basic concepts of money supply and to the concept of economic stability and its indicators. To indicate the impact of money supply on indicators of economic stability by evaluating its status during the period of time between 2010–2020.

The results of this study showed the existence of a relationship between money supply and indicators of economic stability.

Key words: money supply, inflation, economic growth, balance of payments.

